الجرّ على الجوار في القرآن الكريم

الدكتور مرتضى الابرواني
الاستاذ المشارك كلية الاتحاسيات - جامعة فردوسی
E-mail: iravany@ferdowsi.um.ac

ملخص

يرى بعض علماء النحو واللغة أن جر بعض الكلمات ليس لاستحقيتها الجر تبعاً لضوابط المعروفة. فهى ليست معمولة حرف الجر، ولا مضافاً إليها. كما أنها ليست تابعة لكلمة بجرية. فهى تستحق إعراباً آخر غير الجر، ولكنها جرت تجاورتها كلمة بجرية. فهى على هذا الجرية على الجوار أو الجارة.

وقد خرج فريق من العلماء بعض قراءات القرآن الكريم على الجوار معتقدين صحة وقوعه في الكلام. وقد تصدى البحث إلى استقصاء هذه الموارد التي ادعى فيها الجوار، فذكر كل مورد منها. وعُرِضت فيه آراء العلماء وأقوالهم للوصول إلى نتيجة على أساس تفحص الآراء، وموازنة بعضها بعض في موضوع اختلافت فيه الأقوال، وتشابهت فيه الآراء، والذي يبدو أنه ليس كما تصوره القانونين، كما سبلاحته القاري.

الكلمات الأساسية: الجر الجوار (الجوار)، تخريج قراءة، استعمال العرب.

تاريخ وصول: 1385/6/20
تاريخ تصريح نسبي: 1385/6/22
توضيحات: 3298
المقدمة

أتفق علماء العربية على ثلاثة من عوامل الجرّ هي: حرف الجرّ، والضامة، والتبعية. واختلفوا في الجرّ للمجاورة، والمراد بالجرّ للمجاورة، أو الجرّ على الجوار أن يكون لاسم إعرابه الخاص به، ولكنه يُجرّ بدلًا من ذلك مجاورته اسمًا بحراً.

وقد اختلفت آراء العلماء في ذلك وتناقضت إلى حد كبير. فذهب بعضهم إلى وروده في الكلام واعتباره صحيحًا، وجعلوه من المسائل المسألة، والقضايا التي يمكن الحمل عليها، ومراحلها في النظر. وحدد لذلك خلاف الشواهد. ومنهم من رفض ذلك واعتبره حنناً لا يمكن الاستناد إليه، أو ضرورة ينبغي تجنبها، وعدم حمل التفصيح عليها.

وقد استند المؤيدون له بشواهد من القرآن الكريم، وخرجوا عليه بعض القراءات.

ومن يراجع كتب التفسير، وإعراب القرآن، وتوجيه القراءات يلفت نظره بين الفينة والأخرى توجيه قراءة عليه.

ويختلف مقدار هذه الموارد في كل كتاب باختلاف وجهة نظر صاحبه بالنية إلى الجرّ على الجوار.

وحاول في هذا البحث استقراء الموارد التي نص العلماء عليها من جهة، والإشارة إلى بيئته التخريجات المطروحة في الآية من جهة أخرى، ليتم التوجيه الأسب، والإعراب المقبول الذي يناسب المقام.

وقد استندت إليه بعض القراءات تقل نصوص من كلام العلماء لبيان وجهة نظرهم بشكل أدق من جهة، وللوقوف عند بعض المفاصلي وتحليلها من جهة أخرى.

عرض الآيات:

الأول: "يا أباه الذين أمنوا إذا قتمتم إلى السلامة فاغسلوا جسويلكم.

وأيدهم إلى المرافق وابسحوا برؤوسكم وأجنبكم" (المائدة/6).

ثأر الكسائي ونافع رآب عمار وحفظ "وأجعلكم" بالنصب، وقرأ: وإن شاء الله...
وأبو عمر وهوزة، وأبو بكر عن عائشة: قتوم اسم "أرسلاءكم" بالجر، (ابن جعفر، ص 323؛ الأبهراوي، ص 165). وقرأ الشهير والأعمش: "أرسلاءكم" بالرفع، (المباني، ص 198).

وقفة العلماء عند هذه الآية أطول من وقتهم عند غيرها، لأنها أول آية خرجت على الجوار، وهم يطلبون في أول موضوع ومنهجون. كما أنها تتبعا بآية اختفت الأمية في الحكم الشرعي الذي تضمنته، وهو الوضوء. فلا أهل بيان الحكم وهو غسل الأرجل: أو مسحها. وعند كل فريق بالقواعد النحوية فيما توصل به لإثبات رأيه، والذين تناولوا بالبحث هذا قراءة الجفر فقط. كما إننا نشير إلى التخريج النحوى دون التعرض للحكم الشرعي، فهذه مسألة خاصة به، وبناءً على هذا فإن الكلام سيطول في هذه الآية تبعاً لكلام العلماء فيها.

والوجهات المطروحة في قراءة الجفر هي:

1 - عطف الأرجل على الأيدي المنصوبة، ولكنها جرت لجاوزتها المجوز

2 - عطف الأرجل على الرؤوس فهي مجزورة لجر المطوف عليه.

قال القائلون بعضهم الأرجل على الأيدي اختفت آراءهم في ذلك:

ألف - قسم أشار إلى الجوار دون أن يتعلق على ذلك بتأييد أو رد.

ب - قسم أشار إلى الجوار ولكنه رجع عليه غيره.

ج - قسم قال بالجوار ودافع عنه.

أما القسم الأول فقد ذكر عطف الرؤوس على الأرجل فقط. فحكم الأرجل "مجزور بالجر التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأول من الغسل والصرف، فقد تفعل هذا بالجوار والمعنى على الأول" (أبو عبيد، 155/1). ويبدو من هذة الكلام أنه يميل إليه.

فقد ذكر هذا التخريج دون أن يذكر غيره. ويُعتبر مفسرا آخر أن لام الأرجل خفضت.
علي مجاورة اللفظ لأعلى التوافق في الحكم. (البغوي، 16/2). ويمكن ملاحظة مثل هذا عند الواحد، (الوسطى، 16/2).

وعلى خلاف هذا لم يرتج النجور، ورثحوا عليه غيره لاعتبارات خاصة وهو النص الثاني. فابن هشام يرى أن الأرجل مطوفة على الرؤوس حقيقة والمراد الغسل لا المسح. بيضاء أخرى أن الأرجل مطوفة على الرؤوس ولكن حكها الشرعي الغسل لا المسح بدال شرعي خارج عن الإعراب وهو أن المسح هذا الغسل استناداً إلى قول أبي زيد الاتصارى، أو أن المراد المسح على الحقيقين. وجعل عشاً للرجل مجازاً. وقد بينت النص ذلك. ويرجح الغلف على الجبر للجوار أومر ثلاثة:

أحدها: أن الحمل على الجوار جمل على الشاذ، فبينغى صون القرآن عنه.

الثاني: أنه إذ حمل على الجوار كان عشاً في الحقيقة على الوجه والأيدي، فلازم ذلك الفصل بين العشاء والعطيه عليه.

الثالث: أن العشا على هذا التقدير (المراد الغسل) جمل على المجاور القريب، لأن الأرجل مطوفة على الرؤوس. وعلي تقدير الجواهر جمل على غير المجاور (الوجه والأيدي) والحمل على الجوار أومر. (شرح شكور النذور، ص 326).

ومنه من يرى عشاً الأرجل على الرؤوس وتقدير ما يوجب الغسل، مثل:

وأرجلكم غسل، ثم ذكر ترفيح من قال بالجوار مسبقاً - (قيل) للتضييف، وقع بقوله وهو قول في كلامهم. (الاتصارى، 285/1). فالاتصارى يرجح عشاً الأرجل على الرؤوس على النطول بالجوار لأن القرآن يحمل على الأكثر والافصح في اللغة، ولا يحمل على القليل والشاذ.

أما الذين ضعفوا الجبر على الجوار أو رذو في توجيه هذه الآية وهم أصحاب النص الثالث فليسون عددهم فقلاً. ومحاولة ذكر كلامهم في ذلك باختصار مرتباً حسب الترتيب الزمني.
الجُر على الجوار في القرآن الكريم

فلاً، الجُر.

وهو من علماء أواخر القرن الرابع الهجري (ت 111 هـ) بجيل عين بعض أهل السنة أن الأرجل محرّرة على الجوار. ثم يعقّب على ذلك بقوله: "فأمّا الحُفَّظ على الجواد فلا يكون في كلمات الله" (معاني الأثران وإعرابه، 156/1). ويبدو أنّ مراده من بعض أهل اللغة أبو عبيدّة الذي أشار إلى الجواد في كتابه (مجاز القرآن، 155/1).

وإذا كان الجُر لا يرضي بالتخريج على الجواد في القرآن فإنّ معاصره النحّاس (ت 368) الذي كان يعيش في الجانب الغربي من الدولة الإسلامية في مصر كان أكثر صراحة وأشدّ حكماً لأنه لا يرتضي في كلام الناس ويجعل نظير الإقاع الذي هو عن عيبات القافية وهو غلط عظيم فلا يجوز القياس عليه. وتنبئ في الشعر الإقاع.

(إعراب القرآن، 2/9).

ولا نكدغ ناصراً طويلاً حتى بطلنا ابن خالوته وهو من علماء القرن الرابع.

(116) بقوله وهو يوجه القراءات السبع "ولا وجه لم ادعى أن الأرجل مغفولة بالجواد، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر لللاضطرار وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال." (المجذبة، ص 129).

أما الطوسيّ (ت 460) فللمكتف برد تطرح قراءة الجر بالجواد، بل حاول توجيه رده بوجه:

الأول: استنادا إلى قول الزّجاج من أن إعراب الجَجارة لا يجوز في القرآن الكريم، وإنما يجوز في ضرورة الكلام والشعر.

الثاني: أنّ الجَر على الجواد لا يكون مع حرف الطف. بعبارة أخرى، ما ورد من الحمل على الجواد كان في النعت. ثم راح يوجهه قول الشاعر:

فهل أنت إنّ مات أنك راحل إلى آل بسطام بن قيس ففاطمة

الذي ادعوا فيه جرّ "خاطب" عطفاً على جَجارة "قيس" وهو في الحقيقة عطف على "رحلة". وذكر في ذلك توجيهين: أَلُف - أنه يمكن أن يكون الشاعر
أراد الرفع، وإنما جزء ذلك الراوي وهمًا منه. وذلك من الأقوال الذي يذكر في القافية.

ـ يمكن أن يكون «خاطب» فعل أمر، وإنما جزء الشاعر لإطلاق الشعر.

التثليث: أنه يحمل على المجاورة إذا أمن اللبس.

و»موثق« في بيت الشاعر:

لم يبق إلا أسير غير منفلت،  
أو موثق في عقال الأسر مكبول

لابس مجريًا لجاورة»منفلت« بل عطف على»أسير« لآن تقدير الكلام غير

أسبر. (التبيان، 453/2)

والطبرسي تبع الطوسي في رده الجاور وإن اختلفت عباراته بعض الاختلاف

وأضاف إلى ذلك (أن الخلفين من النحويين نفقوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزًا في

calam العرب)، ثم ذكر توجيه ابن جني في تفسير «حجر ضبب خرب» (مجمع البيان،

166/2).

وذكر غيرهما في رده أن»هذا باطل من وجهة:

الأول: أن الكسر علي الجاور معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل

الضرورة في الشعر وكلام الله يجب تزويجه عنه». (الرازي، 161/8). ثم ذكر المرددين

الآخرين الذين ذكرهما الطوسي والطبرسي.

أما الحايز في تفسيره فإنه يستند بما استند به الرازي في رده، إعراب المجاورة

بفارقين: أو، لخ: أن الرازي صرح بأن الجير على الجاور معدود في اللحن، بينما أكذب

الحايز بكونه ضرورة. وتاينهما: أن عبارة الحايز فيها»أو يصار إليه حيث يحصل

الأمن من الالتباس«، بينما تخلو عبارة الرازي من»أو« التي تشعر بالتخريب. (باب

التأويل، 41/2).

وما إن تتجاوز زمن الحايز حتى نرى من يقول»ومن أوجب المسأل تأول أن

الجر هو خفيف علي الجاور وهو تأويل ضعيف جدًا. ولم يرد إلا في النهد حيث لا

لبس علي خلاف فيه قد تقرر في علم العربة». (أبوهيان، 192/6).
وقد توسّع تلميذ أيّ حبيبّان في بسط الجوار وذكر أدناه، معتمداً على ما ذكره أبوالبقاء، نقلّاً عن ابن جين في آخر الأبوار وذكر الأمثلة التي ذكرها ثمّ عقبه في الورث على ذلك «ذكر أنبياء كثيرة زعم أنها مقوّية لمذعاه» (السمعين الحميّي). وراح برد الأمثلة التي ذكرها أبوالبقاء العكبريّ، وبوجبه يتوجيه آخر. وختّم حديثه بأنّ «باقٍ الأمثلة التي أوردها ليست من المجازرة التي تؤثر في تغيير الأعراب» (المصدر السابق، 194/1).

ولا أظنّ أحداً من العلماء ردّاً الجرح على الجوار، ووجّه الشواهد التي ذكرت في ذلك كالسعنين الحميّي في طول كلامه، وإصراره، وسعنه. ولولا خشية الإطالة، لذكرنا ما ذكره لعمقه وفائدة.


ومن القسم الثاني أبوالبقاء العكبريّ (إملاً ما منّ به الرحم، 19/4). وقد استند إليه وأعتمد عليه كل من القاسمي (محاسن التأويل، 1892/6) والشهايب الخفاجي (عاينة القاضي، 20/3) والآلوسي (روج المعنوي، 6/7). ولاهبيّ كلام أبي البقاء حيث يبقي أول من توسّع في تأصيل الجوار ونقرره نقل بعض كلامه، فقال وهو يتحدث عن تخريج الأرجل المكسورة «أنها مقطوعة على الرؤوس في الأعراب، والإحكام مختلف، فالرئوس مسورة والأرجل مفسولة. وهو الأعراب الذي يقال له هو علمي...
الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر...» (إملاء ما من به الرحمن، 20/9/1).

ولنا مع أبي النفيء وفتنة قصيرة:

1 - قوله: «وقد جعل النحوين له باباً ورُخِّبا عليه مسائل ثم أصلحو بقوهم حجر ضب حرب». لم أر من عقد لذلك باباً خاصاً به إلا ابن جهينة، فإن كان مراده ابن جهينة وكلامه فيما قاله: لم يبق ابن جهينة كلامه على «حجر ضب حرب»، بل كان كلامه في أثر المجاورة، ثم ذكر أن بعضهم خرج عليه هذا. وفرق كبير بين جملة النسج أصلاً توصل عليه بقية المراد وبين جملة مورداً من المراد التي خرجها بعضهم على الجوار.

وأولى ذلك قلة الذين ذكرنا الجوار وأشاروا إليه فضلاً عن إفراد باب له.

وأكثر من أشار إليه المفسرون ومعرب القرآن بتناسب القراءات المختلفة.

2 - لم يذكر أحد أثر المجاورة في مجاورة، بعبارة أخرى أثر الجوار، ولكن هل يسري أثر الجوار إلى حُر غير المجار في فصيح الكلام، ونتره بدون قيد وشرط وألا.

3 - قوله: «ولك كان لا وجه له في القياس مجال لاقتصرنا فيه على المسموع فقط» بعبارة ما نقل عن القراء من أنه قصره على السمع، ومنع القياس عليه.

(السيوطي، هم، اهتمام، 2/55).

*) أشابه فإن عرف الآية على المجاورة، وذكر الشواهد على ذلك، ثم عقبه بقوله: «وما قبل بأن حرف العطف مانع من الجوار زعمًا بأنه خاص بالنعم والتأكيد مبردًة بأنه ورد في العطف كثيرًا في كلام العرب. قال الشاعر:

لم يبق إلا أسيرٌ غير منغمسُ

أو موقف في عقال الأسر مكبل

و:

1 - هذا جمع من العلماء كالشهاب الغفاري والآلوسي والمشتكي، حذروا أبي الإبقاء الكبير في ذكر هذا.

2 - يعارض هنا ما جاء في (معاني القرآن) 77/2 و(السيوطي) 75/25.
فهم أنت إنّ ماتت أنثاك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطب وكدته في الردة قراءة "وجوز" بالجر (محاسن التأويل، 6). 
و لما يعيش التجرب أن التفاعلي جعل محل أهله جعل محل النزاع "وجوز عين" (الواقعة، 22) شاهداً على المسألة، في حين أنه يجب إثبات جري حرف العظف في الجовор حتى يكون تجربة الآية عليه، لا الخمس، لأنه يجوز في الآية وجوه آخر يذكر في مطلبها.
وصاحب حاشية تفسير البيضاوي أطلّب في تقرير الجاور والحديث عنه بذكر الشواهد المختلفة. وما ذكره تكرار لما صبي فلأ حاجة للذكروه اختياراً.
والألوسي هو الآخر ينكّم عن الجور في هذه الآية وحاول إثبات الجزء الجواري بشتى الوسائل، ولما أقضي ذلك الحرف من شأن بعض الأفراد، فهو بذر قول من قال: إن الكر في الجاور محدود في اللحن بأنه أحبب عليه "يأكل إمام النحاة الأخفشي وأباليب ل寄せ مورة العربية وأثنتها جوزوا جر الجاور، وقالوا بوقوعه في الفصحى كما تستمعه إن شاء الله تعالى. ولم ينكره إلا الرجاية، وإنكاره مع توبيه في كلهم بدلً على قصير تتبته." (روح المعاني، 6).
فهل كان الرجاية وحده المنكر للجوار أو ذهب إلى ذلك آخرون كابن جنكي والسيراكي والحساسي وغيرهم! فمتى كان قاصر؟ الرجاية والألوسي؟
وقوله: إن مورة العربية وأنتمها جوزوا ذلك فيه ما فيهما، لم تقدم من ذكر العلماء الذين ضعفوا الكر على الجزء أو ردوه.
والذي بين أيدينا من كلام الأخفشي لا ينسمع مع ما نسبه الألوسي إليه. فقد ذكر الأخفشي تجريب قراءة النصب، وذكر بعد ذلك تجريبين لقراءة الجهر أولاً، ثم تجربة ما يوجب الغسل، وثانيهما الجزء مسوباً بـ "قيل" المشعر بالتضبع، ثمّ علق على ذلك بأن قراءة النصب أسلم من ارتكاب الاضطراب الذي في قراءة الجهر (معنى القرآن).

1. كثر الباشرفي في "أضواء البيان 8/ 12" ما ذكره الألوسي فلا داعي لنكرره.
فهل يفهم من هذا أن الأخفش يقول بالجوار كما نسبه الألوسي إليه؟ وقد يقال: إن الألوسي أطلع علي كلام آخر للأخفش فنقله وهو محقق في نسبة القول إليه. ولا أظن هذا كافياً في الدفاع عن الألوسي في نسبة ما نسبه إلى الأخفش، لأن الموجود بين أبيدينا فعلاً معاني القرآن وقد تقلنا ما قاله الأخفش فيه، كما أن التحقيق يقضي عدم الاكتفاء بكتاب واحد، أو نقل قول منسوب في كتاب ما دون الرجوع إلى بقية المؤلفات. ويبدو أن حرص الألوسي على إثبات حكم غسل الأرجل في الوضوء هو الذي دعا إلى الدفاع عن الجوار ولو بشكل لا ينساب البحث العلمي.

وأعرض كذلك بغيره بجحية أن كلام ابن الحاجب في هذا المقام لا يُعبأ به. (المصدر السابق). ولم يبين ما قاله ابن الحاجب في هذا الشأن. وجدير بالذكر أن ابن الحاجب أحد أئمة العربة في القرن السابع. وخلف كتابين فيما خلف دارت حولهما دراسات كثيرة. هما: الكافية في النحو والشافعية في الصرف.

والرازي هو الآخر لم يسلم من نقد الألوسي وتعريضه عند ما قال "وما ذكره الإمام رحمه الله تعالى بدلٌ علي أنه راحل في هذا الميدان وضاح لا يطير العروج السؤوي ضليع." (المصدر السابق). ولعب شرعى كيف يوقع بين وصف الرازي بالإمام من جهة ووصف بأنه راحل في هذا الميدان من جهة أخرى؟ وكرر ما ذكره أبو البشري من كثيره في الفصيح من الكلام، وعقد ساب له على ن->{$459$}.

ويلاحظ خلو كتاب تفسير المعاصرين من الحديث عن الجوار إلا ما ورد مقتضياً جداً في "كلام الزهلي": (التفسير المنير). والذي يظهر من البحث أنه لولا القول بعسل الأرجل في الوضوء ما أتى هذا الإصرار من قبل البعض علي الجوار في تنويهه نساءة الجر على ضعفه، والدبيل.

1. بلاحظ أن الزهلي قال هذا عند تفسير الآية، ولكنه عند الإعراب ذكر أن الجزء بالعطف على الرؤوس وتقدير ما بوجب القول فلا انسجام بين الكلامين.
علي ذلك:

1 - ما تلقناه عن الأخفش والزجاج والنحاس والرازي والخمسين الحلي وابن هشام من أمثلة النحو ومشاربه، وممّا قالوا بعض الأرجل في الوضع، وإذا أحسنا إليه الطوسي والطبري وغيرهما مما لم نذكرهم تبين الأمر.

2 - إن أكثر الشواهد الشعرية التي ذكرت تأبَّيدًا للاستعمال الجوار محكومة بالضرورة الشعرية.

3 - إن التحمس الشديد الذي نراه من قبل المؤيدين للجوار في هذه الآية يقل أو يعمد في بقية الآيات التي ذكرت شاهدة على جحيم الجوار وكثرة في القرآن الكريم كما سيلاحظ القارئ الكريم.

الآية الثانية: «وأذانًا من الله ورسوله إلى الناس يوم القيامة أكبر أن الله برئاً من المشركين ورسوله» (النبوءة 22).


وقد ذكر العلماء في تجربة قراءات الججر وججهين:

الأول: جعل الواو للقسم. وجرر «رسوله» على القسم، ويكون التقدير. إن الله أقسم بالله: «صلى الله علیه وآله وسلم» بأن الله برئاً من المشركين. (الزخرفي، 172/3; أبوحيان، 426/5; السمين الحلي، 5/376).

وقد أقسم الله سبحانه تعالى بالله: «صلى الله علیه وآله وسلم» في مكان آخر يقوله «العمرك إلههم لى سكنتهم يعمهون».

الثاني: جعل الواو للعطيف و«رسوله» معروف على «المشركين» لظاً للجوار وهو منصب لعلبه على «الله» المنصوب اسماً لـ «أن».
وهذا حُرِّجت هذه القراءة على الجوار فيما خرجت عليه. وتخاول عرض
أقوال الذين تناولوا التخريج على الجوار لمعرفة رأيهم في ذلك.
ويمكن بعد قراءة أقوال العلماء وتحقيقها ملاحظة أمور ثلاثة:
1 - ذكر التخريج على الجوار دون تعليق عليه.
2 - رد التخريج على الجوار.
3 - رد القراءة المسنية للحسن أو تضعيفها.

فألفاظه ذكر التخريجين بشكل مقتضب وأضاف إلىهما قصة الأعرابي. وقد
احلتي آخرهن حذوه فذكرها ما ذكره، (الرازي: 122/3، أبوحيان: 173/3، أبوالسعود 2/37/5).

أما السمين الحلب، فقد يكشف بذكاء الجوار وقصص الأعرابي بل أضاف إلهمه
أمران جديران بالوقوف عندما قال: «والثناء عليه الجوار كما أنهم نغدوا،
واكذوا على الجوار، وقد تقدّم تحقيقه وهذه القراءة تبع صحتها عن الحسن للإهاد،
حتى يُحكي أن أعرابياً» (الدر المصون 3/347). فقاله: وقد تقدّم تحقيقه يشير إلى
ما ذكره في آية الوضوء من رد الجا على الجوار.

أما الشيء الجديد في كلامه فهو استبعاد أن يكون الحسن قد قرأ هذذا الشكل
للإهاد الذي يصاحبها، وهو ما فهمه الأعرابي عند سماعه الآية.
وما قاله السمين في استبعاد هذه القراءة عن الحسن نقله الآلوسي ووضع
يتحدث عن الآية. ولنا وقفة قصيرة مع الآلوسي الذي قال بالجرا على الجوار في آية

٢٣٠٥
الجر على الجوار في القرآن الكريم

الموضوع، وتنص نفسه للدفاع عنه (روح المعاني)، 25/6، الضرائب وما يجوز للشاعر، ص 259 - 251 وهو أن قوله: "للإيهام"، لا يمكن تصوير إيهام في هذه القراءة للآليسي على أقل تقدير للأمور الآتية:

ألف - أن المعطوف في الآية كلمة "رسوله" وليس تعبيراً آخر كـ "محمد" مثلًا بال حضي في كونه رسل الله، فإذا عُبر الله بكلمة الرسول فهذه قريبة قاطعة على أن العطوف ليس مضراً هنا، لأن العطوف علي كلمة "المشركين" ينافي كونه رسل الله، فكيف يكون رسل الله ويرئ الله منه؟ فالذين اشترطا وجود الجوار بعبارة أخرى عدم اللباس لصحة الجور على الجوار تحقق بشرطهم هنا، ومادامت القرية متوفقة، فما المانع من الحمل على الجوار؟

ب - يضاف إلى ذلك أن الآليسي لا يستترط أمر اللبس في استعمال الجوار، بل نفي أن يكون أحد من العلماء قال ذلك، وذكر أن شرط حسن الجسر على الجوار عدم اللباس والإياس هذا منفوي لوجود القرية، فحسن الحمل على الجوار متوفوق، فما المانع من الحمل؟

ج - إذا كان الجوار مستعملاً في كلام العرب بكثره، وكان مألوفاً لديهم، كيف أشتهى الأمر على الأعرابي، ولم يعرف مقصود الكلام من أن "رسوله" معطوف على الله، ولكن جر الجوار. وهل كان علماء النحو أكثر ذوقاً وأدرو حيثية من الأعرابي في توجيههم إلى ظاهرة الجوار، فأدركوا ما لم يدركه هذا الأعرابي؟

ولسا هنا بصد الدفاع عن قراءة الهسنج هذه الدفاع عن الجوار، ولكننا أحبينا مناقشة الآليسي على أساس موقفه في آية الموضوع.

ولم يتعرَّض البيضاوي هذه القراءة في تفسيره. وقد عَلَّل ذلك بأنه إذا ترتكب لأنها لم تصح وإن خرجها غيره على جعل الواو للقسم أو بأن الجر على الجوار، وقصص الأعرابي تختص بالكل هذه القراءة فينبع منها عن الهسنج. (الشهاب الخفاجي)
22

شمارة 24

مطالعات إسلامي

299/6. ولرب شعري، هل ذكر الببلياوى القراءات الشاذة كلها حتى يكون إهانة

هذه القراءة دليلًا على عدم صحتها عندنا كما استظهر صاحب الهاشية؟

الآية الثالثة: «إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يوْمِ أَلِيمٍ».(هود:26)

من الشواهد التي ذكرها بعض التأكيدين بالجوار هذه الآية. وحججهم في ذلك أن

كلمة «أليم» في الواقع صفة لـ«عذاب» المنصوب، وليس صفة لـ«يوم» المجرور،

ولكنه جر لجارتها لـ«يوم». (التفسيري، 192/21; الحنفية، 90/5; الألسن,

12/36).

ونكتفي هنا بذكر الآراء في إعراب «أليم»، ولا تعرّض لبيان الأقوال في معناه.

وصيغته، قلهم فيها آراء بطول بذكراها المقام، ويجرب بهما عن المرام.

وخلاصة ما وجدته في توجيه العلماء لا يخرج عن:

ألف - أن «أليم» نعت سببي لـ«يوم». وتقديره: عذاب يوم أليم عذابه. ثم

حذف المضاف الذي هو «عذاب» وأقيم المضاف إليه مقامه وهو النصبير فاستمر في

«أليم».(الطبري، 153/2).

ب - أن «أليم» نعت حقيقى لـ«يوم» وفاعل ضمير «يوم»، عبارة أخرى

أُسند «أليم» إلى «يوم» وهو الزمان مجازاً، يوقع الألم فيه، فيكون مجازاً في الإسناد،

وملاسبته الإنساني إلى الزمان. وقد اختلفت عبارات النجاة والمرسرين في ذلك: (وجعل

الأليم من صفة اليوم وهو من صفة العذاب إذ كان العذاب فيه، كما قال: وجعل الليل

سكتاً، وإنما السكن من صفة ما سكن فيه دون الليل». (الطبري، 17/11/11.

إنما وصف اليوم بالألم، لأن الألم فيه وقع.» (الرَّجاح، 4/3) وعبارة غيره: «وصف اليوم

بالأليم من الإنساني مجازي لوقع الألم فيه». (ال즘خشري، 26/2). ومعنى أنه أُس

حصل الألم العظيم في ذلك اليوم أُسند ذلك الألم إلى اليوم كنوههم: هارك صانم، وليست

قائم.» (الرازي، 17/11/11).

٢٠٦
مع أخذ هذا التخريج بنظر الاعتبار يكون "أليم" نشاً لـ "يوم" ويأخذ إعرابة، غاية الأمر أن في الكلام جُيُوزًا. وما أكثر الجُيُوز في القرآن الكريم! وقد أشار بعض المفسرين إلى أن الأليم ليس بصفة العذاب في الواقع، بل صفة المؤلم وهو الله تعالى ج - يجوز إعراب "أليم" صفة لـ "عذاب" ولكنه جر على الجوار، (الشهاب الخفاجي، 1907; الألوسي، 1923/32).

وقد بالذكر أن بعض الذين ذكروا الآية في آية الوضوء وهم يتحدثون عن الجوار ووروده في القرآن الكريم، وأنها من موارده الكثيرة لم يردوا إلى الجوار عند الحديث عن هذه الآية كالبيضاو أبى السعود في تفسيرهما. (أنوار التنزيل، 1387/2، إرشاد العقل السليم، 1387/11).

وإذا أمكن حمل الآية وتوجيها علي وجه مشهور مقبول، تسفيه أصول العربية وطرقها، فلماذا اللجوء إلى طرق ليست في قوتها؟

وتخريج "أليم" على الجوار، وجعله صفة لـ "عذاب" يذهب بحذف الجنس والبلاغة من الآية الشريفة، لأن في جعل "أليم" صفة لـ "يوم" ولي لمجرأ تصوره الذي اليوم وعذنه وشدته، وكان اليوم أليم بالنسبة للمعاندين، وليس العذاب لأر كلال عذاب أليم، وهذا ما لاحظه علماء البلاغة. فرأوا إلى موضوع الاستناد المجازي، ولله المفسرون وهم يفسرون الآية. ومن قبل استعماله العرب في كلها للبلاغة. فهل يسوغ صرف النظر عن هذه الروعة في البيان لغرض إثبات أمر الجوار المشكوك فيه. كما أن تخريج الآية على الجوار، وجعل "أليم" صفة لـ "عذاب" يجعل الإنسان يتساءل عن حكمة ذكر كلمة "يوم" ها هنا، لأن العذاب لا بد أن يكون في وقت ما أو يوم ما، فما الفائدة البلاغية من ذكره هذا. وهذا في نظرنا يقلن من روعة البيان القرآني، بعكس جعل "أليم" صفة لـ "يوم" ولو مجازا فإنه يجعل الزمان أليما ليقوم نحو "عليه السلام" وليس العذاب وحده، لأنه أليم علي كل حال.

٢٨٥
والذي يضاف إليه جز والمضاف إليه جز إتباعه المضاف أو المضاف إليه إلا عند مانع قوي فإن ذلك يعنى فيه موجع المعنى. وهو الأخو محمد المبت، فإنه ينتفع اتباعه للمضاف إليه، ولا يكون معنى للمضاف، لأن الأخ إذا كان متنًا فكيف يتعين؟ وهذا ذكره في بعض الكتب عند الحديث عن النعت بعد المضاف والمضاف إليه. (الرضى الاستبادى)
بقي أن نشير إلى وجود آية أخرى تشبه هذه الآية في مقطعها الأخير، والكلام
عليها كالكلام علي هذه. (الزخرف / 65)
الآية الرابعة: "إنَّ أخاً عليها عذاب يوم محتسب" (هود / 82)
وهذه الآية من جملة الآيات التي استشهد بها القائلون بالجرء على الحوار. وقد
تناولوها المقربون والمفسرون بالبحث والتوجيه، والآراء التي ذكرت، والتوجهات التي
طرحت في الآية لا تختلف عن تلك ذكر في الآية السابقة "عذاب يوم أجل" (هود / 62)
سوي تضيف بعضهم التوجيه الذاهب إلى أن التقدير: عذاب يوم محتسب وعذابه، فخذف
المضاف "عذاب". وأقيم المضاف إليه مقاتم، فاستمر الضمير في "محتسب". وحججهم في
ذلك أن الوصف إذا جرى على غير من هوله وجب إبراز فاعله، ولا يجوز استناده.
(المعسيري، 44/2)
وتكتب هاهنا بالإحالة على ما سبق خوف الإطالة.
الآية الخامسة: "مثل الذين كفروا برّهم أعمالهم كرماد أشتدت به الريح في
يوم عاصف" (إبراهيم / 18)
وهذه الآية ذكرت شاهدةً على جميع الحوار في القرن كذلك بحجة أن عاصف
في اللغة لا يجري وليس لليوم، ويبدو أن الذاء - حسب تعنيه استنكار - من أجاز الحوار في
هذه الآية حيث قال: "وإن نزيت أن تجعل "عاصفة" من نعت الريح خاصة، فلما جاء
البرم أتبعه إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن ي timpوا الخفف المضف إذا أشباهه.

٣٨٩
الجري على الجوار في القرآن الكريم

(معاني القرآن، 42/2)، ثم رأى يستشهد على جمّة الجوار في كلام العرب بمشاهدين

شريكان، وهكذا محاورته أبا تروان في قول الشاعر:

تريل ستته وجه غير مرفقة

المصدر

السابق (75/2)

من الذين ذكروا الجوار في تخريج الآية الطبري (جامع البيان، 132/13)

والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن، 135/9)

وأبو حيّان ذكر الجوار في الآية دون تعليق بقبول أو رفض. (البحر المحيط، 573/4)

إذا أخذنا بنظر الاعتبار موقفه من الجرّ على الجوار الذي ذكره عند حديثه

عن آية الوضوء علمنا أنه لا يترضى هذا التخريج.

أما بقية العلماء الذين ذكروا الجوار فقد ضعفوا هذه التوجيه، حتى الشهاب

الخفاجي، والآلوسي اللذين كانا من جملة الفائزين به والمدافعين عنه، وحجتاهما في ذلك

أن كلمة «عاصف» لا يمكن أن تكون نعتًا لـ «ريح»، لاختلافهما تعريفًا وتنكرًا. بعبارة

أخرى إن لم تكن «عاصف» بعد،.om بَلِ كَانَتْ بَعْدُ «رِيح» لَا يَسْتَقِيمُ الكَلام، وَلَا

يكون إعرابها نعتًا لعدم تطابقهما تعرفًا وتنكرًا.

ولم ينفرد هذان نصًا بتدوير الآية على الجوار فقد سيقهما السينم الحليبي

الرافض للجوار كما تقدم، فهو يرى في جعل هذا من باب الخفيض على الجوار نظرًا

لأن من شرطه أن يكون بيضًا لو جعل صفة لما قطع عن إعراه ليعتبر كمثال المذكور

ـ حجر ضرب خرب هذا لو جعله صفة لـ «ريح» لم يصح لنفسهما تعرفًا وتنكرًا.

في هذا الترتيب الخاص» (الدر المصور، 258/4 259). و

والتكون في إنكاره الجوار في هذه الآية ينفي إلى ضعف الجنّ على الجوار

ومعًا مجبيًا أنه لا يجوز مثل هذا في كلام ولا يشاع يعرف، كيف يجوز اعتباره في

كتاب الله عزّ وجلّ ؟ ثم ذكر ما أنشد القراء:

يا صالح بلغ ذوى الحاجات كلهم أن ليس وصل إذا امحت غري الذئب

30
وما زعمه من أن أبا الجراح أنشده البيت بخضف "كلهم" على الجوار. وعَقَب النحاس على ما ذكره الفراء بأن هذا مما لا يُرمَح عليه، لأن النصوص في يفسد الشعر (إعراب القرآن، 6/268). ويبدو أن توجيه النحاس ليس محكمًا، لأنه إذا تبث إشادة البيت بخضف "كلهم" مع إمكان نصبه، فهو دليل على مشروعية الجوار أكثر من رده لأن أبا الجراح إذا كان حجة وجب قبول إشادته.

إضافة إلى ما تقدم من تذكير إعراب "عاصف" نعتا لـ "ريح" نحوًا، فإن الدوق العربي السليم، والحس اللغووي بأنواع ترجيح عبارة: "كرماد اشتتت به الريح العاصفة في يوم" على عبارة "كرماد اشتتت به الريح في يوم عاصف" بيل يفاضل الأول حتي عند عدم المقايسة والمقارنة بالثاني، لأنها عبارة جمها الطبيعة اللغوية ولا أدرى كيف استغاص الفراء والطبري ذلك مع حسهما المرهف هذا التوجيه؟

وقد ذكرت في الآية وجوه أخرى مختلفة قوة وضعفًا وهي:

ألف - أن التقدير في الآية: اشتتت به الريح في يوم عاصف ريحه، ثم حذف المضاف "ريح" وأقيم المضاف إليه مقتاته فاستمر الضمير في عاصف.

ب - أن التقدير: اشتتت به الريح في يوم عاصف الريح، ثم حذف المضاف إليه لتقدم ذكره.

ج - أن عاصف أُسنِد إلى ضمير "يوم" مجازًا للمبالغة، وهو من الاستناد المجازي إلى الزمان (الطبري: 3/34; البغوي: 3/30; الألوسي: 4/13; الابنUSES: 67; السعد: 2/267; الكهرباء: 2/67)

الآية السادسة: "إن الله هو الزواد ذو النور المتين" (المزدليات: 8/6)

قرأ يحيى بن وثاب والأعمش "المتین" بالكسر (التخصيص، 256/4؛ ابن جعفر، 289/2) وقد وجه الجهر على الجوار فيما وَجَّه به. وأول من ذكر ذلك الفراء. وقد

١٣٢١
أشار إلى هذه القراءة كشاهد عند حديثه عن الآية السابقة. (معاني القرآن 57/2)

وذكره ابن جتى توجهاً تانياً وهو يتكلم عن قراءة الحفص. (الحديث 289/2).

وقد تصرّف المحاس Malaysian为此 حالة عليه عادته في رذ الجوار يقوله  "وزعم أبو حاتم أن الحفص على قرب الجوار قال أبو جعفر: والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح وهو عند روؤساء النحويين غلط من قاله من العرب. (عبارات القرآن 4/252)

والذي دعا القائلين بالجوار إلى ذلك أن "القوة" مؤنث و"المتين" مذكر وهما مختلفان تذكيراً وتأنيثاً فلا يمكن جعل التاني نعتاً للأول.

والسمين الحلمي كأنه في رفض الجزم على الجوار ضعف تفسير الآية عليه، ولكنه لم يبين وجه الضعف هنا كما يبين في الآية السابقة.

ويبعد أن تفسير القراءة على الجوار لم يرض الشهاب الحفصي لأنه صرح "جعله صفة "ذو جرأ" على الجوار ضعيف" (عناية النافذ 118/8).

وقد وجد آخر في توجيه قراءة الحفص ذكرماً بقية المعرّبين والمفسرين تدور حول إعراب "المتين" صفة ل "القوة" لا يخلو بعضها من تأويل، وهي أَلْف أن تأتي "القوة" غير حقيقي، فجاز في نعته أن يكون مذكراً. (ابن عطية 194/6-83/5).

ب أن "المتين" عليه وزن فعال يعني مفعول، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث. (الشهاب الحفصي 101/8) وقد كتب جميع مذكرا وصفا للمؤنث كقولهم: "حالة عصيف، وملحمة جديدة. (ابن جتى 289/2).

ج أن "القوة" مؤنث بالاقتصاد الذي هو مذكرا، فلما فجاء النعت ب "المتين" (الزهرى 76/10، الشهاب الحفصي 101/8).

د أن "المتين" على زمن المصادر التي يستوى فيها المذكر والمؤنث. (الشهاب الحفصي 101/8، الآلوسي 27/26)

ه أَلْف أن "القوة" يعني الأديب. (السمين الحلمي 194/6)
و - أن القوة على عنى الحبل، فكأن التقديم: إن الله هو الرزاق ذو الحبل
المتين. (ابن جني، 289/2).

وإذا جاز حمل الآية على أحد الوجوه المتقدمة، وفي بعضها ما يدعمه من
استعمال العرب، فما الداعي إلى الحمل علي الجوار؟

الآية السابعة: "وكذّبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر." (القمر/3)
قرأ أبو عياف وزيد "مستقر" بالكسر. (ابن جني، 297/2، أبيني، 10/24/1).

وقد تلقت بعضهم أنه خبر المبتدا "كل" وجرع على الجوار (أبي هنيان، 100/0، ومـ)
يلق هذا التخريج تأييدا، ورزا هذا التخريج بأن الجر على الجوار في غاية الشذوذ والفائل،
كما أنه لم يُعجب في خبر المبتدأ ولم يذكره المتقدمون، وكلم ذكروه أنه في المصفة على
خلاف في بين النحاة (أبي هنيان، 10/24/1). وإذا كان أبو هنيان ذكر ردة الجوار ولم يقبله
فإن بعض المؤرخين للجوار ذكر أنه "لا يلق ارتكابه من غير ضرورة تدعو لمثله".

(الشهاب المفتي، 211/2).

والألوسي الذي نصب نفسه للدفاع عن الجوار كما أنشأ أنشأ "ذكر ردة أبي
حيان المتقدم دون تعليق أو تعميق عليه (روح المعاني، 78/7/27) وليبدو أنه موافق لأبي
حيان في ذلك.

وبيد أن الأمر الذي دعا إلى القول بالجوار هي إعراب "كل" مبتدأ فيحتاج
إلى خبر، لذا أعرب "مستقر" خبرا، لكي يجري للمجاورة.

وخرج بقية النحاء ذلك بـ

ألف - أنه صفة "أمر"، وكل مضاف على "الساعة"، فيكون تقدير الكلام:
اقتربت الساعة وكل أمر مستقر. (الرشادري، 42/2). وعلى هذا فلا خلاف أخضاع الجملة إلى
خبر، ورزا هذا التخريج بطول الفصل (أبي هنيان، 100/0، ومـ).

وتقـ بعضهم أبا هنيان في
هذا. (الألوسي، 78/7/27).
بـ أن الخبر «حكمة بالغة»، والتقدير: كل أمر مستقر حكمة بالغة. وبينهما جملة اعتراضية (أبو حنيفة، 26/10)

جـ أن الخبر محذوف، تقديره: معمول به، أو أبو (أبو الباقر، 24/9/2). وقدره غيره: بالغوه. (أبو حنيفة، 26/10).

وإذا رد الشهاب الحوار، وهو عن استماعه في الدعاع عنده في آية الوضوء، وأمكن تحرير الآية على غيره، فما الداعي إلى تحرير الآية عليه؟

الآية الثامنة: «يرسل عليه كما شواوين من نار وحضان فلا تئصرون» (الرحمن/22).

وقد ذكر السبعة ابن كثير وأبو عمر (ابن مجاهد، ص 631) ومن غيرهم ابن أبي

اسحاق والنخعي (أبو حنيفة، 10/55) «محاس» بالجمر. وقد وقف العلماء عند تحرير هذه الآية وفقة قصيرة. فالالوسي ذكر الحوار مفظبا وهو يتكلم عن المعروف عليه بقوله

«وقبل على شواوين وجرج للجوار فلأ تغرق» (روح المعاني، 22/12/27).

ولو رحنا نستقرى من أشار إلى الحوار لوجدنا من يصرح «أو يقال هو معروف علي شواوين وجج للجوار فإنه تكفل ما لا داعي له» (الشهاب الخفاجي، 126/8) ومعلوم أن الخفاجي من قال بالجوار دافع عنه، وحضر الشواوين لإثباته عند توجيه آية الوضوء، بل إن الألوسي أتفق أثربه يعاربه في حديثه عن الحوار في الآيات المتقدمة، فإذا صرح هذا بأنه يكلف ما لا داعي له فالأمر واضح في ضعف القول بالجوار.

والقريتي الذي ذكر هذه الآية شاهدا على الحوار في آية الوضوء (الجامع لاحكام القرآن، 14/6) لم يشري إلى الحوار عند الحديث عن قراءة الجمر «محاس» بل ذكر تحرير الجمر على العطف على «نار».

وباستثناء الشهاب الخفاجي والالوسي الذين أشارا إلى الحوار لم أجد من ذكروا عند إعراب الآية أو تفسيرها، بل صرحوا بطرف «محاس» على «نار».

٢٣٢٨
وهم في هذا علي قسمين:
ألف - قسم أكتم بذكر العطف على «شور» فقط. (الزغشري، 4/76؛ ابن عطية، 5/133؛ البصاري، 5/110؛ القرطبي، 17/17؛ السمين الحلي، 6/243)
ب - ونستجمع قسم عطفه على «نار». لذا قدره «شيء» ليستقيم المعنى.
(الطبغة، 4/172؛ القرطبي، 17/17).
وتضييف الحفاء الجوار في هذه الآية صراحة، وتضبيط النحوية ضمناً.
وعدم إشارة بقية الطوائف بالجوار إليه في تطهير قراءة الجر - ومنهم من ذكرها شاهداً عليه قبل هذا - خير دليل على ضعفه، وعدم الحاجة إلى تطهير الآية عليه.
الآية الناسعة: «يتوطع عليهم وفدان مخلدون بأكواب وأباريق.. وحور عين»
(الواقعة/17-22)
قرأ الكسائي وحزمة وآخرون «وحور عينين» بالكسر. (ابن محمد، 622؛ النحاس، 4/237؛ الأهواري، 243؛ أبو حيان، 280/10). وقد اختفت أقوال العلماء في توجيه هذه القراءة، والذي يرتبط بموضوعنا هنا تطهير الجر علـي الجوار، بعبارة أخرى:
إن «حور عين» عطف على «ولدان» المرفع، ولكنه جر لجأورة الجوار قبله. وحجتهما في ذلك أن «الحور العين» لا يطف بين حيتي تعطف الكلمة على المطاف به. (الكبيري، 327/2).
وبيد من مراجعة ما كتب عند الحديث عن هذه الآية، ومقاييس ذلك بما ذكر في آية الوضوء أنه على الرغم من ذكر هذه في آية الوضوء كشاهد على جميع الجر على الجوار مطلقًا من جهة، وعلى جميع الجوار مع حرف العطف من جهة أخرى، فإن التقول بتطهير الجر علي الجوار صراحة لا قال به سوى أبي البديع العكبري. أمّا الآخرون فيطهرون فيهم ضعفو أو نفاوانا عنه.
فالبيضاوي الذي ذكر هذه الآية عند تأليف الجر على الجوار شاهداً عليه وقوع لم يشر إلى ذلك عند الحديث عن هذه الآية مما حدا بصاحب القياس إلى القول
2315
الجائز على الجوار في القرآن الكريم

٨٥

«جعله المصف في آية الوضوء من الجرّ الجوار، والفصل بأياب ويضفه فلذا لم يذكره هنا.» (الشهاب المفاجئ، ١٢٣/٨).

وقد ذهب إلى مدي أبعد حينما صرح بأنه لا وجه لقول أي البلاء أنه مفعول على أكواب لفظًا لا معنى لأنّ الحور لا يهتف بحسن (المصدر السابق نفسه).

والاوية كرر هنا قول الشهاب المفاجئ في تضييفه. (روح المعان، ١٢٨/٢٧)

في حين أنه ذكر الآية في آية الوضوء دليلاً على جمع الجوار.

أما الباقون من العلماء فإنهم ذكروا أمورًا أخرى نوردها باختصار كأن يكون مفعولاً على جماعات التمييز والتكرير: أولئك المقربون في جماعات التمييز وفي حور عين، أي في مقارنة حور عين، أو معاهفة حور عين، فخذف المضاف (الطبرسي، ٢٢٧/٥).

وأي يكون مفعولاً على أكواب مع تأويل بطول فشيء يناسب حور عين، لأنّ معنى يطوف عليهم ولدانون مخلدين بأكواب، ينعمون بأكواب، فيكون التقدير ينعمون بأكواب وحور عين. (الرغاشي، ٣/١٢).

فج يكون مفعولاً على ب بأكواب على حقيقته دون تأويل، فيكون الولدانون يطوفون بالأكواب وبالحور العين على أهل الجنة. (السحنين المحلي، ٤٦/٣٥).

ولما ذكره بعضهم من أن الحض على نسب حوور عين ما لم يقبل فظًا لا معنى لا يدل على إرادة الجوار قطعاً، فقد يكون على تأويل كلام كما في التوجيه الأول، والذي يتلاقى إلى الذهن وبستسبيح العقل وقلبه، ولا يأباه الوجه الآخر.

وهو عطف الحور العين على الأكواب، فيكون الولدانون يطوفون بالحور على المعنيين، وما المانع من ذلك؟ ويكون في ذلك لذة للمؤمنين كما أشار إليه بعض المفسرين (الفرطفي، ٢٦/٥٠).

وبعد فهله هذا ضرورة تدعو إلى حمل الآية على الجوار بعد هذا؟

الآية العاشرة: «بل هو قران مجيد في ورح مظفوس» (البروج، ٢٢/٧).
وردت عند الحديث عن آية الوضع كشاهد عليّ جماعة الجوار في القرآن الكريم (القرطيشي ١٤٦/٨). ووجه الآية بأنّ "محفوظ" نعت للـ "قرين" ولكنه جماعته جمعاً لجاورته "اللوح" أخبره.

ويمدّد أنّ الفرطيّ وهو في زمن حامده في إثبات حضور زعم الوجوه في الوضع.

حاول تقديم نماذج متعددة وشواهد أخرى في إثبات الجوار فذكر هذه الآية.

والظاهر أنّ الفرطيّ لم يكن موقعاً في هذا، والدليل على ذلك:

ألف - لم يذكر غير الفرطيّ هذه الآية شاهداً على الجوار.

ب - لم يتعرض الفرطيّ إلى الجوار عند الحديث على هذه الآية.

ج - أنّ نظم الآية، ونسجباً كلاماً، ونصيب المعنى فيها يأتي الترجمة على الجوار. فأيّن عبارة: بل هو قرين مخلص في لوح من الآية في معناها ونسموها! وبيناً عليّ ما تقدم فإنّ ذكر هذه الآية شاهداً على استعمال الجوار في القرآن الكريم لا يستند له يؤيدّه. كما أنّ عبارة "اللوح المحفوظ" التي يذكر ترددها عليّ الآلسة تأتي هذا الفهم الذي فيه الفرطيّ.

الآية الحادية عشرة: "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمسكين من فئةً حتى أتينهم البيّنة" (البيّنة/١٨).

ذكر أبو حيان في كتابه التذكرة أنّ بعض المتفقين أ버ّ "المشركين" عطفاً على الذين فكان حقه الرفع، ولكنه جرّ جماورته "أهل الكتاب". ثمّ عقب على ذلك بقوله: "وما ذهب إليه يمكن تأويله على وجه حسن، فلا حجّة فيه" (البغدادي ٩٥/٥).

ويمدّد أن هذا الترجمة لم بلغ النتفاً من العلماء فأعرض عن ذكره أكثرهم.

ومع ذلك من يشير إليه سوي ما قبل "واعتبار أنّ الجم بالجوار لا يخفّي حاله" (الآلوسي). ٢٠٧٣.

ولا أظنّ هذا الترجمة يحتاج إلى مناقشة بعد تعليل الآلوسي هذا.
نتائج البحث

يظهر من مطالعة ما ذكره العلماء في إعراب الآيات المتقدمة وتوجيها ما يأتي:

1 - اختلاف آراء العلماء في قبول الجر على الجوار ورفضه، فمنهم من رفضه محجة أنه منحرف. ويبدو أنه استند في ذلك إلى قول سبوبي الذي لا يمكن الاستناد إلى ظاهر لفظه، أو أنه ضرورة لا يجوز جمل القرآن عليها، لأن الشواهد التي سبقت لتأييده شعرية، لا تخلو عن ضرورة الشعر، بينما ذهب آخرون إلى أنه واقع في كلام العرب شعرا وترانا.

2 - أن أطول وقته وقفها العلماء عند عرضهم الآيات التي أشير إلى الجوار بها آية الوضوء، لأنها أول آية حُرِّجت على ذلك من جهة، وأنّ الحكّاف الفقهى ترك أثره فيها.

3 - يُرى أنّ التعصيب الفقهى دفع المكربين والهضاب الحفاظى والآلوسي إلى الدفاع عن الجر على الجوار بشكل مطلق لا يقبل الشك والترديد.

4 - لا يمكن حُرَّج الجوار على التعصيب لسماحة الأرجى بدلا من غشائها، لأن بعض الذين ردوا الجوار كالزجاج والنحاس والرازي والسعين الحليبي تمنى لا يقولون بالمسح، فلا يمكن التعلق بالتصنيب الفقهى والتذرع به.

5 - يلاحظ أن أكثر الآيات التي ذكرت عند الحديث عن الجوار في آية الوضوء شاهدة على وقوعه بكرة في القرآن الكريم، لم تُعرِّج على الجوار عند الحديث عنها في موضعها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الذين ذكرناهما في آية الوضوء سعوا إلى إثبات الجر على الجوار بمشيئة الوسائل لتصحيح أمر غسل الأرجى، وألفهم ركّضهم لذلك في بقية الآيات لعدم وجود ما يضمنهم طرحه بقية، فأمثال المشروط على ذكر موضوع قد يُؤخذون عليه.

6 - وتبنا لذا اتفاق القائلون بالجوار على تخريج آية واحدة عليه هي آية الوضوء، واعتقلوا فيما عداها. ويبدو أن السبب في ذلك ما ذكرناه في النقطة السابقة.
7- يمكن القول إنما سلم من الشواهد التي سبقت للاستدلال على الجوار من القدح أو التوجيه لا يكفي لتحقيق فضاءة شبه خريطة كلام الله عليه. أما استعراض الشواهد غير القرآنية وتحليلها فله موضع آخر يطول المقام بذكره.

8- قد يُمنح بعض الفائزين بالجوار أن تخريج الآيات مورد البحث عليه قد يحمل مشكلة فهم بعض النصوص القرآنية كما في هود/21، إبراهيم/18، الذاريات/58 و. ويدعو أن هذا لا يكفي في حمل القرآن على شيء تنازع العلماء فيه، مضافة إلى أن أمثال هذا الإشكال المثير قد حل عن طريق القول بالمجال المطلق (الأساطير) وغيره الذي ينسجم وبلغة القرآن في التصوير من جهة، والدعم بشتات الشواهد القصصية من جهة أخرى. فالأولى ترك الجوار صوناً للغة القرآن من الحمل على ما لم يثبت قطعاً.

المصادر

ابن جني، أبوالفتح، تحقيق، تحقيق علي التجدي نافذ وعبد الفتاح سلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1389 هـ.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، لحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1397.

ابن عطية، عبد الحق الغرناطي، تحرير/الوجيز، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة، 1396.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، السبعة في القراءات، تحقيق د. شويق ضيف، دار المعارف، مصر، 1980.

ابن هشام، محمد بن عبد الله، شرح شعور النزه، تحقيق محمد مهدي الدين عبد المهدي، بيروت بدون تاريخ.

ابوقيق، محمد بن يوسف البحر/الختي، تحقيق محمد جليل، دار الفكر، بيروت، 1312.
الزمنان

أبو الامام محمد بن أحمد الممدي، إرشاد الفضل في الامام الشافعي، دور أهمية الثرات العربي، بيروت، 1411.

أبو عبد الله محمد بن المتنبي، جزء القرآن، تحقيق محمد فؤاد سركين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401.

الألوسي، محمد شكري، الأسرار وما يسرع للشاعر دون النائر، دار البيان، بغداد، بدون تأريخ.

اللهوائي، الحسن بن علي، الوحيز، تحقيق د. دريد حسن أحمد، دار المعرفة، بيروت، 1402.

الابن الغزالي، عبد الرحمن بن عبد الله، في غريب أعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الهميد، دار الهجرة، قامشلي، 1432.

الباجي، عبد القادر بن عمر، خزائن الأرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة، مصر، 1976.

البغوي، الحسن بن مسعود، معالم التأويل، تحقيق خالد عبد الرحمن الشكراني وأخري، دار المعرفة، بيروت، 1415.

البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التأويل وأسرار التأويل، دار الصادق، بيروت، بدون تأريخ.

الخازن، علي بن محمد البغدادي، لباب التأويل في معاني التأويل، دار المعرفة، بيروت، بدون تأريخ.

الدبيكلي، أحمد بن محمد الدبيكلي، تحفة فضلاء الناس، مصر، 1359.

الرازي، محمد بن علي، فضائل الدين، مفاتيح اللوم، دور أهمية الثرات العربي، بيروت، بدون تأريخ.

الرضواني، محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399.

كر. ٢٣٤٨
الزجاج، إبراهيم بنAnime, معاني القرآن وأعرابه، تحقيق د. عبدالحليم شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408 ه.
الزجاجي، وهبة، التفسير المنير، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411 ه.
الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل، دار الفكر، 1397 ه.
البوميني الحملي، أبو العباس بن يوسف الدار/المصص، تحقيق على محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1316 ه.
السبوتي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همس/محموم، منشورات الرضي، قم، 1405 ه.
الشامسي، محمد الجنكي، أضاء البيان، عالم الكتب، بيروت، بدون تأ.
العاءل، الحنافي، أحمد بن محمد، عنية الفاضى وكفيفة الراضى، دار صادر، بيروت، بدون تأ.
العريسي، الفضيل بن الحسن، مجمع البيان لعمرة القرآن، منشورات مكتبة المرعشي، قم، 1403 ه.
الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، دار المعرفة، بيروت، 1409 ه.
الطوفي، محمد بن الحسن، البينان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير، دار احياء التراث العربي، بيروت، بدون تأ.
العكبري، عبد الله بن المحسن، املام، من بين الرحيص، البابي الحملي، مصر، 1389 ه/1970 م.
الوافر، يحيى بن زيان، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نحاتي وآخرون، الهيئة المصرية العلمية، القاهرة، مصر، 1380 ه.
الفاضي، محمد جمال الدين، معاصرًا/تابي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1377 ه.
الفرط، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405 ه.
الجَرْ على الجزء في القرآن الكريم

الحاس، أحمد بن محمد، أعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازى زاهد، عالم الكتب. 1405.
والواحد، علي بن أحمد، الوسيط، تحقيق عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية.

بيروت. 1415.